مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل) محصول القمح إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. سالم توفيق النجفي، م.م. آمنة عبد الإله الحسون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3143
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٨ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [٦٧-٨٠]

أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل)(*) محصول القمح إنموذجاً

الدكتور سالم توفيق النجفي
أستاذ -قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل
Salimalnajafy@yahoo.com

آمنة عبد الإله الحسون
مدرس مساعد -قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة والغابات -جامعة الموصل

المستخلص

استأثرت دراسة أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية متوسطة ومنخفضة الدخل من محاصيل الحبوب (القمح) بأهمية بالغة، واعتمد التحليل الاقتصادي المقارن وإتباع الأسلوب الكمي في تقدير النتائج باستخدام (S. W. R)، وتوصل البحث لنتيجة مفادها تأثر الفجوة القمحية في كلتا المجموعتين بـ (أسعار الغذاء وإجمالي السكان) وذلك من خلال دراسة المقطع العرضي، إذ جاءت الأولى بمرونات مختلفة في تأثيرها وكميتها ، فكانت بالاتجاه السلبي في البلدان منخفضة الدخل، إذ بلغت مانسبته (٠,٦٨%) في حين تجاوزت (٧%) في البلدان متوسطة الدخل، أما السكان فقد قدرت بالإتجاه الايجابي في كلتا المجموعتين ، إذ بلغت مرونتها مانسبته (٠,٤٣%) و (٤,٦%) على التوالي. أما في دراسة السلسلة الزمنية فقد وجد بأنها تأثرت بنسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية، إذ بلغت مرونته في مصر (٠,٢%) والمغرب (٠,٥%) كما وتأثرتا بالخزين من القمح، إذ بلغت مرونته (٠,٠٠٧%) و(٠,٠٠٢%) على التوالي .وأوصت الدراسة بضرورة إحداث إصلاحات على مستوى المتضمنات السياسية الاقتصادية وبالأخص الزراعية وتشجيع الاستثمار العربي البيني.

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة " الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل (محصول القمح انموذجا")

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/١٢/٤ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/١/١٨

Food Security Situations in Developing Countries Economical Comparative Study for medium and a lower income Countries A Model of Gain Crops

Salim T. Al – Najafi (PhD)
Professor
Department of Economic

Amina A. Al – Hassoun
Assistant Lecturer
Department of Agricultural Economy

University of Mosul

Abstract

The study of food security situation in low and medium income of developing countries singles out “wheat” among grain crops has been of vital importance. The method of comparative economic analysis has been tackled as well as depending on the quantitative method in the estimation of the results with the use of (S.W.R). The paper has concluded that the effect of wheat gap indicator is however affected in both groups by food prices and gross population. In a study of the cross – sectional foodstuffs prices, it has came out with varying quantity and influence flexibility, they were negative in the countries with low income level per capita where it reached the rate of % 0.68, while the rate went over % 7, in the countries with medium income level per capita. As for the population, it has recorded a positive flexibility rate for both groups of countries reaching up to % 0.43 and % 4.6 respectively. The paper also found that the time series are affected by total rate debts of services and goods exports reaching up flexibility in Egypt (%0, 2), and Morocco (% 0, 5), and affected by the storage of wheat reaching to flexibility (% 0,007), and (% 0, 02), respectively. The study recommends that there must be a step to be taken with the aim of amending the economic - decision making specially as concerning the agricultural domain and encouraging ecological investment.

المقدمة

تتقدم مشكلة توفير الغذاء إحدى أهم خمس مشكلات رئيسة في العالم وهي الغذاء، الطاقة، التضخم، السكان والتلوث. وقد واجه العالم في مطلع السبعينات أزمة غذائية خطيرة ، انعكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها. لذلك انبثقت **أهمية ومشكلة** البحث من كونها مسألة ذات آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، تنعكس سلباً على كل مجتمع يعاني أو يعجز فيه العرض من السلع الغذائية عن مواكبة حجم الطلب المتزايد. **ويهدف البحث** إلى استشراف أبعاد ومخاطر مشكلة الأمن الغذائي في نطاق الأزمات الغذائية في البلدان النامية، ويتطلب ذلك تقديراً قياسياً للعوامل المؤثرة على مؤشرات الأمن الغذائي في البلدان المذكورة . وتشير **الفرضية** في متضمناتها إلى أن الاختلال والتشوهات الرئيسة لأوضاع التوازن الغذائي للعديد من أفراد المجتمع في البلدان النامية يعود بصفة رئيسة إلى نمط القيود سواء بالنسبة إلى عوامل العرض أو مكونات الطلب، واعتمدت الدراسة التحليل الاقتصادي المقارن وإتباع الأسلوب الكمي في تقدير النتائج وفقاً لأسلوب الإسقاطات المتتالية وتحليل بيانات المقطع العرضي لعام ١٩٩٩ لكلتا المجموعتين من البلدان، ثم تم اختيار بلدين من كل مجموعة عشوائياً، هما مصر والهند في الأولى ، والمغرب وإيران في الثانية لسلسلة

زمنية أمدها عشرون عاماً (١٩٨٠-٢٠٠٠) ذلك لمعرفة أثــر تبــاين الــسياسات الاقتصادية على مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترتين.

١. الخلفية النظرية و العرض المرجعي

يعرف الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة من وجهــة نظــر المنظمــة العربية للتنمية الزراعية هو أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكميــة المتوازنة بطريقة اقتصادية ، تراعي الميزة النسبية في إنتاج السلع التــي تحتاجهــا، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لــزم الأمــر، وأن تتوافر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معاً ، بحيث تؤمن ما تحتاجه من النقد الأجنبي، لاستيراد المواد الغذائية التي لاتمتلك ميزة نسبية في إنتاجها محليــاً، وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع، ولاسيما لذوي الدخل المنخفض، وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لمدة لاتقل عن ثلاثة أشهر لتلجــأ له في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية. (الناصر،١٩٩٨، ١٦٢).

ويعرف "الاكتفاء الذاتي" بأنه تحقيق نسبة مرتفعة من الاعتماد على الذات في مجال توفير السلع الغذائية، التي تعد من السلع الضرورية في حياة أفراد المجتمــع، التي يمكن استغلالها من قبل القوى الخارجية بغية التأثير في الاســتقلال الــسياسي والاقتصادي للدولة في حالة الاعتماد الشديد على الخارج في توفيرهــا . (فــتح الله، ١٩٩٩، ٢٢٦) ويختلف مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء عن مفهوم الأمن الغــذائي في نقطتين أساسيتين هما النظر الى الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه المصدر الوحيــد للعرض، في حين يأخذ الأمن الغذائي في الحسبان الاستيرادات التجارية والإعانات الغذائية والمعونات كمصادر ممكنة لعرض السلع .و الثانية أنه يشير فقط الى غــذاء منتج محلياً على المستوى القومي ، في حين يكون الأمن الغذائي ثلاثة عناصر هــي الوفرة، الوصول إلى الغذاء، قدرة السكان الشرائية ، وأخيراً الاستقرار للمعــروض من الغذاء (Thomson and Metz,1997, 22).

وتنشأ مع مشكلة العجز الغذائي ،والنمو الــديمغرافي المتواصــل للــسكان ، ظاهرة الفقر حيث يزداد عدد الفقراء وينخفض نصيب الفرد مــنهم مــن المــوارد الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من النمو السكاني سبباً ونتيجة للفقر فــي آن واحــد . وتشير الإحصاءات المتعلقة بالفقر في الأقطار العربية الى أنه مايزال أكثر من ربع سكان الوطن العربي دون مستوى خط الفقر (*)، ويعاني معظمهم من نقص الأغذيــة وفقدان الأمن الغذائي (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / التقريــر الاقتــصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ٩). وتشير "الفجوة الغذائية" الى الفرق بين الإنتاج المحلي للسلع الغذائية ومجموع الحاجة الى تلك السلع في ذلك البلد . (العنــاد،١٩٩٦، ٤٦) كما تعرف "الفجوة القمحية" بأنها مقدار عجز الإنتاج المحلي من القمح عن الوفــاء

(*) خط الفقر : هو ذلك المستوى الاقتصادي والدخلي الذي يميز بين حالة الفقــر عــن ســواها (Poverty line).

باحتياجات الاستهلاك منه ، وتقدر هذه الفجوة بالفرق بين الطلب الاستهلاكي الفعال والإنتاج المتوقع وذلك خلال فترة زمنية معينة (ورقة عمل حول الأمن الغذائي وارتباط الصناعات الغذائية بالتنمية الزراعية، ١٩٨٩، ٥٥) وتطرح مشكلة الفجوة الغذائية مسألة تقدير العوامل المؤثرة في إنتاج الغذاء بحيث يمكن استخدام النتائج للحد من توسعها، من هذه العوامل مساحة الأرض المزروعة، الانفاقات الرأسمالية على المزرعة، الأسعار النسبية للموارد الزراعية، الظروف الطبيعية، التقانة المستخدمة في الإنتاج.

وتعد نسبة المخزون من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من أهم المعايير التي تظهر مدى توافر الأمن الغذائي من عدمه ، وهو عبارة عن مخزون من السلع الغذائية الاستراتيجية التي تزيد عن احتياجات الأسواق الآنية، والموضوعة تحت إشراف مباشر للدولة ، وتستخدم في حالات نقص العرض من المحصول لسبب أو لآخر، وقد أهتمت السياسات القطرية لإدارة احتياطات الأمن الغذائي بثلاثة أنواع من المخزونات الغذائية هي : (مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٩٩٦، مجلد ٣، ١٨).

- **الاحتياطات العامة**: وهي لازمة لضمان التدفق السلس الذي لا انقطاع فيه للإمدادات من المزرعة ، أو نقطة الاستيراد الى الجهة المصنعة ثم الى المستهلك في نهاية المطاف ، ويحتفظ بها عادة المنتجون والمستهلكون والتجار والدولة على المستويات القطرية والمحلية والقروية والأسرية.
- **احتياطات تثبيت الأسعار** : وتحتفظ بها وكالة القطاع العام المسئولة عن تثبيت الأسعار، من أجل حماية المنتجين من الانخفاض الاستثنائي في أسعار منتجاتهم وحماية المستهلكين من الارتفاع الاستثنائي في الأسعار التي يشترون بها السلع الاستهلاكية.
- **احتياطيات الطوارئ**:وتستخدم بوصفها خط الدفاع الأول - للانخفاض المفاجئ في الإمدادات، أو الهبوط المفاجئ في القوى الشرائية الذي يؤثر على من لايستطيعون توفير أية أغذية لأنفسهم.

وللعولمة علاقة بالأمن الغذائي والتنمية ، فهي سمة من سمات تطور النظام الاقتصادي الدولي وامتداد لتدويل رأس المال و الإنتاج والمشروعات. وتجسيد للرأسمالية في نمط جديد وشكل اقتصادي يطرح نفسه من دون بديل أو منازع في خطاب أيديولوجي وسياسي وثقافي لايقل بهرجة عن الخطاب الاقتصادي . (شلاش،١٩٩٩، ١٨٢) ولابد من الإشارة الى وجود فرق جوهري بين عملية الاندماج في العولمة وعملية الانكشاف الاقتصادي التي تتعرض لها بعض الدول نتيجة انفتاحها الشديد على الخارج ، فالاندماج في العولمة يعني التأثير المتبادل بين الاقتصاد المحلي، العالمي في عدة مجالات أهمها الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والعمالة، في حين يعد الانكشاف الاقتصادي أحد مؤشرات ومتضمنات هذه العولمة. (التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، ٢٠٠٤ ، www.libs.uaeu.ac.ae).

وتصدرت العولمة من وجهة نظر ديفيد لويس المرتبة الأولى من بين عوامل اقتصادية ستة مؤثرة في سياسة الغذاء ، وهي على التوالي (العولمة، التصنيع، التقانة، الأمن الغذائي، البيئة وعدم الاستقرار). إذ أن وضعها في المرتبة الأولى ليس بالقول السهل . ففي التسعينات كانت بالفعل العامل الرئيس المؤثر في الزراعة. (Stein,and Ronald and J.B. Penn and Flinchbaugh, 2004, 135) والعولمة هي ماحدث من تخفيض دور الحكومة (بإلغاء أو تخفيض كبير لحجم الدعم المقدم لكثير من السلع الغذائية، ارتفعت أسعار هذه السلع حتى تساوت مع الأسعار العالمية أو كادت تساويها (أمين، ٢٠٠١، ١٠٩).

تؤدي العولمة الى الخصخصة في حالة دخول البلدان النامية في التنظيمات الاقتصادية الجديدة (دي سيليفيا: www.cipe.eqypt.org/files/htm/case 25.htm)،إذ شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين خطوات متسارعة -ضمن السياسات الزراعية - نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس. وقد أدت هذه الإجراءات الى تقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق وحل بعض المؤسسات الحكومية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها . والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث والإرشاد الزراعي. وقد أدت هذه السياسات الى تحسن أداء القطاع الزراعي في هذه الدول (عبد الدايم، ٢٠٠٢، (www.aljazeera.net/in-depth/Arabic food/2002/11/11-27-7.htm

وتعاني العديد من الاقتصاديات من اتساع الفجوة بين دوري القطاع الخاص اذ يشير الدور الأول والذي يمثل الدور الوضعي الى حالة النشاط الاقتصادي ومدى قدرته على الاستفادة من فاعلية آلية السوق ، وممكناته لتفعيلها ذلك لتحقيق تزايد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، والثاني يشير الى الدور المعياري ، وهو ما يجب أن يفعله هذا النشاط في الاقتصاديات موضوع البحث في إطار مزايا السوق. إذا بقيت الفجوة واسعة بين هذين الدورين للقطاع الخاص ، فسيترتب على ذلك أعباء اقتصادية تتباين وصول الأسواق فيها الى حالة الإكتمال ، ومن ثم تدنية الفجوة أو تلاشيها، وإلاّ فإن تحول المنشآت من أوضاعها المملوكة للدولة في ظل دولة الرفاهية الاقتصادية الى منشآت تعتمد تكويناتها على مبادئ اقتصاديات السعة (Economics of scale) سيؤدي الى زيادة البطالة في ذلك المجتمع في المدى القصير في أقل تقدير، إذ أن إعادة تركيب اقتصاد المنشأة وفقاً لمبادئ واقتصاد السعة يتطلب التخلي عن قدر من الموارد غير الضرورية للوصول بمتوسط تكاليف الوحدات المنتجة الى مستوياتها الدنيا، الأمر الذي يزيد من معدل البطالة و من ثم اتساع حالة الفقر . فمن المفترض معيارياً أن يتم إضافة أصول جديدة الى الأصول الموجودة مسبقاً في البلدان. (النجفي، ٢٠٠٤، ٣٦ -٣٧).

٢. الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي العربي

يهتم هذا الجزء بتطورات أوضاع الأمن الغذائي الـ عربـــي لأ هـــم المجـــاميع الرئيسة من الغذاء التي تتمثل بالحبوب (القمح)، بداءً بأزمة الغذاء العالمية في حقبة السبعينات وحتى الوقت الراهن ، فقد شهد العالم عامة والـــوطن العربـــي خاصـــة تحولات هامة وأساسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، إذ يتجه العالم ليكون منظومة أكثر تفاعلاً، تتداخل فيها الأنشطة والأبعاد المحلية والإقليميـــة والعالميـــة، تشمل جميع الميادين السياسية والاقتصادية والبيئية والعلاقات الدولية، ومـــن شـــأن هذه التحولات أن تنعكس بالضرورة على أداء القطاع الزراعي العربـــي، وتـــؤثر بشكل أو بآخر على مسيرته وكفاءة أدائه، وتواجه الزراعة العربيـــة كغيرهـــا مـــن البلدان النامية مجموعة من الحقائق والمشكلات والتحديات، منهـــا مـــاتراكم عبـــر السنين، ومنها ماتفرزه التغيرات والتحولات المعاصرة، مما يستوجب تدابير عديـــدة لتحفيز وتعزيز التنمية الزراعية وإدامتها، بحكم الدور الرئيس للقطاع الزراعي فـــي تحريك الاقتصاد الكلي وتواصل تطوره ، الأمر الـــذي يـــستوجب تتبـــع مـــسارات واتجاهات هذه التغيرات والتحولات ليس فقط التنبوء بآثارها ، ولكن أيضاً للتعـــرف على السياسات والجهود التي يجب البدء في إعادة ترتيب الأوضاع فـــي إطارهـــا، وذلك بهدف تعزيز الآثار الايجابية، والحد قدر الامكان من الآثار السلبية.

واستناداً الى الدراسات الإحصائية التي أجرتها منظمـــة الأغذيـــة والزراعـــة للأمم المتحدة والمتعلقة بتغيرات حجم الطلب على أهم السلع الغذائية فـــي الـــوطن العربي في مقدمتها الحبوب ، فقد بلغ متوسط حجم الطلب عليهامـــا يـــساوي ٣٤,١ مليون طن للفترة (١٩٧٤-١٩٧٦)، في حين بلغ حجم الطلب على القمح مانـــسبته ٥٣% من إجمالي الحبوب، لكونه يعكس الأهمية النسبية العالية في مجموعة السلع الغذائية (جبر، ١٩٨١-١٩٨٢، ٣٣-٣٤). وبلغ معدل نمو الإنتاج للحبوب مانسبته ٣% في الأعوام ١٩٧٠-١٩٨٠، وتشير الإحصائيات الى أن إنتـــاج القمـــح فـــي الأقطار العربية كافة يقدر بحوالي ٨ ملايين طن في حين بلغ الاستهلاك ٢٠ مليون طن، وفقاً لإحصائيات ١٩٧٥، أي أن هناك عجزاً سنوياً في القمح يقـــدر بحـــوالي ١٢ مليون طن (الخضيري، ١٩٧٨، ١٥). وبلغت المـــستوردات الـــصافيـــة مـــن الحبوب الغذائيـــة في عام ١٩٧٩ حوالي ١٩,٢٧ مليون طن، في حين بلغت كميـــة واردات وصادرات القمح في الأقطار العربية ما يقارب ١٤,٦٥٠، ١٠,١٦٥ مليون طن على التوالي . ولربما يتميز عقد السبعينات بأن جزءاً مـــن التحـــسينات التـــي طرأت على الوضع الغذائي في البلدان النامية قد تحقق بفضل النمو السريع لتـــدفق معونات الأغذية من صادرات الـ بلدان المتقدمة، فقد زادت واردات هذه البلدان مـــن الحبوب بما يزيد على ثلاثة أضعاف خلال الفترة مـــابين ١٩٦٩-١٩٧١ و١٩٧٩-١٩٨١ ومن الناحية العملية، فان خمس الزيادة التي تحققت في الاستهلاك الظاهري من الحبوب في البلدان النامية إنما جاءت بفضل زيادة صافي الـــواردات (منظمـــة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٦، ٩). وبلغت نسبة الاكتفـــاء الـــذاتي مـــن الحبوب في الأعوام ١٩٧٠،١٩٧٢ مانسبته ٧٨% و٩٠% من القمح على التـــوالي

(العناد، ١٩٩٦، ٦٨). وبينت الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن الفجوة الغذائية من الحبوب قد بلغت ١١,١ مليون طن عام ١٩٧٥، كما وتضاعفت الفجوة القمحية عدة مرات لتبلغ نحو ٨,٤مليون طن في العام ذاته . وارتفعت أسعار الحبوب بصورة عالية خلال حقبة السبعينات في نطاق ماعرف بأزمة الغذاء العالمية ولم يقتصر العجز على الحبوب وحدها، انما شمل معظم السلع الغذائية الرئيسة (خالد،١٩٨٧، ٨٤).

مما تقدم ومن خلال عرض المؤشرات السابقة لمحاصيل الحبوب عامة والقمح خاصة يتضح تدهور الوضع الغذائي في السبعينات ، مما جعل الوطن العربي أقل مناطق العالم أمناً في الغذاء ، إذ أصبحت المنطقة العربية منطقة عجز غذائي يفوق نظيره من مناطق العالم المماثلة في عدد السكان ، وأما في النصف الأول من حقبة الثمانينات ١٩٨٠ -١٩٨٥ فقد بلغ متوسط النمو السنوي للطلب على الحبوب ما يعادل ٦%، وبلغ حجم الطلب على الحبوب حوالي ٤٧,١مليون طن ، في حين بلغ حجم الإنتاج ما يقارب ٢٤,٨ مليون طن وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٢,٥% (يونس، ١٩٨٧، ٨٠). والمتوسط السنوي لصافي الواردات العربية من الحبوب للأعوام ١٩٨٢ -١٩٨٥ حوالي ٣٦,٣٢مليون طن . وقد بلغ إنتاج القمح في عام ١٩٨٢ حوالي ٩,٠٦٤ مليون طن، في حين تجاوز الاستهلاك العربي الكلي من القمح ٢٦,١٣٥ مليون طن (صالح، ١٩٨٧، ٨٨). وبلغت بذلك نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ما يعادل ٤٦%، وبسبب النمو السريع في معدلات الطلب بالمقارنة مع حقبة السبعينات فقد تدنت مستويات الاكتفاء الذاتي بسرعة كبيرة، إذ بلغت في الثمانينات ٤٦%، وتجاوزت فجوة الحبوب ٣٠ مليون طن (يونس، ١٩٨٧، ٨٠). وقدرت قيمة هذه الفجوة حوالي ٢٠ مليار دولار في المتوسط خلال المدة ١٩٨٠ -١٩٨٥ (العلوان، ١٩٩٠، ١٠١) كما وارتفعت قيمة الفجوة القمحية في العام ١٩٨٥، إذ بلغت ١١,٣ مليون دولار (السنجقلي، ١٩٨٢، ١٥٤). بذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للأعوام ١٩٨٠ -١٩٨٥ لتصل الى ٥٠% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٣٦٥).

وبالنسبة لحقبة التسعينات فقد شهد النصف الأول منها زيادة في الإنتاج للحبوب ليبلغ ٤٦,٣٧مليون طن ، وبمعدل نمو سنوي قدره ٣,٥٤% ووفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥ فان إنتاج الوطن العربي من الحبوب يتركز في ثمانية دول عربية هي مصر ٤٣,٢٠% وسوريا ١٥,٨٠% والسعودية ١٠،٥٠% والسودان ٨,٦٠% والعراق ٥,٧٠% والجزائر ٥,٥٠% والمغرب ٤,٦٠% وتونس ١,٦٠% وهي دول تنتج في مجملها مايفوق ٩٥% من الإنتاجالعربي من الحبوب . وقد ارتفعت قيمة الواردات الغ ذائية لتبلغ نحو ١٩,٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥ وتعد مجموعة الحبوب والدقيق في المرتبة الرئيسة لواردات السلع الغذائية ، إذ بلغت نحو ٣٨,٥٩% خلال عام ١٩٩٥، وارتفعت الى نحو ٤٠,٨٠% خلال عام ١٩٩٦. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٧، ٦ -١٤). وشهدت الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ زيادة ملحوظة في الكميات المستوردة من القمح، إذ بلغت نحو ٧,٤١%،

وفيما يتعلق بقيمة الصادرات للمجموعات الغذائية الرئيسة إذ بلغت نحو ٣,٩١ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على حصيلة الصادرات إلا أنها مازالت لاتتعدى نحو ٢٣,٩٨%من قيمة الواردات الغذائية لعام ١٩٩٥. وتحتل مجموعة الحبوب المرتبة الثالثة من حيث الإسهام في قيمة الصادرات، وقد بلغت قيمة الصادرات نحو ٥٦٦,٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وبلغت القيمة الكلية للفجوة الغذائية في عام ١٩٩٥ نحو ١١,٤٥٢ مليار دولار، وتحتل الحبوب الأهمية النسبية الأكبر في الفجوة المذكورة.

وتقوم تقديرات منظمة الفاو في الأساس على قياس الحرمان من الأغذية استنادًا الى حساب ثلاثة متغيرات رئيسة في كل بلد : متوسط كمية الأغذية المتاحة لكل فرد، مستوى الاختلال في الحصول على تلك الأغذية ، والحد الأدنى من السعرات اللازمة للفرد العادي، وتأتي أرقام متوسط الأغذية المتوافرة من (الموازين الغذائية) التي تجمعها منظمة الأغذية والزراعة كل عام، وذلك بجمع مقدار السلع الغذائية التي ينتجها البلد والتي يستوردها ومايسحبه من مخزوناتها، وطرح الكميات التي يصدرها أو الكميات المفقودة أو المستخدمة كأعلاف أو أية استخدامات غذائية أخرى، وقسمة المعادل السعري لجميع الأغذية المتوافرة للاستهلاك البشري على مجموع عدد السكان للتوصل الى رقم المتحصل الغذائي اليومي في المتوسط أي إمدادات الطاقة الغذائية . وتستخدم المنظمة بيانات مسح الأسرة لاشتقاق (معامل التباين) الذي يدل على درجة الاختلاف في الحصول على ألأغذية، وتصف السكان الذين يقل استهلاكهم الغذائي اليومي عن الاحتياجات الدنيا اليومية بأنهم ناقصو الأغذية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤ ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم / www.fao.org) وتصنف البلدان الى أربع مجاميع حسب درجة تحقيق نسبة اكتفائها الذاتي من الأغذية ، وهو ما يشير الى التفاوتات في الاعتماد على الواردات الغذائية وعلى النحو الآتي:

- بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، مثل الصومال والسودان وموريتانيا وأفغانستان واليمن والباكستان، تتفاوت في مدى اعتمادها على الإمدادات الغذائية الخارجية، إذ تتراوح نسب الاكتفاء الذاتي بين ٣٩% لموريتانيا و٩٢% لباكستان. وتأثير الواردات الغذائية لهذه البلدان على مواردها المحدودة تأثير خطير.
- بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المتوسط، وتتراوح نسب الاكتفاء الذاتي فيها بين ٤٩% للأردن و٩٢% للمغرب، تتضمن مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية وتونس وإيران. وهي تواجه ارتفاعاً في نصيب الفرد من الاستهلاك وتحولاً في الأنماط الغذائية نتيجة ارتفاع الدخول والتوسع العمراني.
- وتعد نسب الاكتفاء الذاتي بالغة الانخفاض في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المرتفع، التي تضم معظم البلدان المنتجة للنفط، إذ تتراوح بين ٣٩% لليبيا و٤٩% للجزائر وتبلغ نسبياً اقل في معظم دول الخليج . ولئن كانت الواردات

الغذائية لاتشكل في الوقت الحاضر مثار مصدر قلق جدي في هذه البلدان فان جهوداً تبذل لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي.

- وتعد نسب الاكتفاء الذاتي مرتفعة نسبياً في بلدان الفائض الغذائي ذات الدخل المتوسط التي تشمل تركيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة . غير أن الأمر يقتضي تعجيل وتيرة الإنتاج الغذائي للمحافظة على هذه النسب المرتفعة.

ولابد من الإشارة الى المحددين الرئيسين للتوقعات المتعلقة بالفجوة الغذائية في المدى الطويل ، هما إنتاج الأغذية والطلب الكلي على الأغذية . وتستند الإسقاطات الخاصة بالطلب الكلي على الأغذية الى افتراضات تتصل بسلوك ثلاثة متغيرات أساسية هي نصيب الفرد من معدل نمو الدخل، ومعدل النمو السكاني، ومرونة الدخل فيما يخص الطلب على الأغذية، ولابد من الاطلاع على التفاوتات في الاعتماد على الواردات الغذائية حيث تعتمد جميع بلدان الشرق الأدنى، باستثناء تركيا، على واردات الأغذية بدرجات متباينة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠ /www.fao.org). وستتناول عرضاً تقييمياً لأهم البحوث وحسب تسلسلها الزمني بما يؤمن الغرض المطلوب من هذا البحث وكما يأتي:

- إذ أوضح (النجفي، ١٩٩٨) في بحث حول الأمن الغذائي العربي في محاولة لقياس مؤشرات الأمن الغذائي اقتصادياً باستخدام العديد من العلاقات الدولية والمتغيرات المؤثرة في قيمة الفجوة من الحبوب، حيث أظهر برنامج ((الاسقاطات المتتالية)) بأن من المتغيرات ذات المعنوية الاحصائية العالية والمؤثرة في قيمة هذه الفجوة هو الإنتاج العربي والمعونات الغذائية المقدمة من خارج الوطن العربي، فضلاً عن المتغير الوهمي الذي يشير الى الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. وتبين أن حصيلة هذه المتغيرات تفسر مانسبته (٦٥%) التغير في قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب . وتضمنت دراسة (محمد، ٢٠٠٢) تشخيص أزمة الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة في أزمة الغذاء، كما أوضح أبعاد المشكلة الغذائية مركزاً على تدني مستوى الاكتفاء الذاتي، وتطور حجم الفجوة والمعونات الغذائية، مشيراً إلى أن السبب الرئيس للعجز الغذائي العربي هو التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية من موارد طبيعية وبشرية ومالية . وفي دراسة أخرى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2003) بينت فيها إن المشكلة الرئيسة في البلدان المنخفضة الدخل يعد في نقص الطلب الفعال على الأغذية على مستوى الأسرة، وضعف القدرة على استيراد الأغذية على المستوى القطري، وتوصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن المشكلة الرئيسة ليست في زيادة الواردات ولكنها في عدم القدرة على الاستيراد.

بناء وتوصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

وتعد أولى الخطوات في توصيف الأنموذج وصياغته هي تحديد المتغيرات الكلية الداخلة في الأنموذج، وتقوم هذه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع، على أسس سببية، إنتؤثر تلك المتغيرات على المتغير التابع ، ومن ثم فان بعض هذه المتغيرات وتحت ظروف معينة تكون سبب حدوث ظاهرة أخرى، من هنا يأتي بناء الأنموذج القياسي بوصفه أداة لتسهيل عملية وصف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية،وممثلاً بصورة مبسطة للنشاط الاقتصادي ، ويعتمد الأنموذج أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) للبيانات في العام ١٩٩٩ذات المقطع العرضي من البلدان النامية ، تضمنت بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل تم اختيار هذه الدول عشوائياً ، ثم تم اختيار بلدين من كل مجموعة عشوائياً وهما (مصر والهند) في الأولى و(المغرب وإيران) في الثانية لسلسلة زمنية أمدها عشرون عاماً ١٩٨٠-٢٠٠٠. وقد تم الاعتماد على المتغيرات الأكثر تأثيراً في تقدير الظاهرة قيد البحث ،تمثل المتغير التابع بكمية الفجوة الغذائية (طن متري)

$$y=a+B_1X_1+B_2X_2+\ldots+B_{10}X_{10}+ei$$

X_1: نسبة إجمالي خدمات الديون الى إجمالي الناتج المحلي (%). (المقطع العرضي).

X_2: نسبة إجمالي خدمات الديون الى الصادرات السلعية والخدمية (%) (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_3: التغير السنوي في أسعار الغذاء (التضخم) (%) في (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_4: قيمة دليل التنمية البشرية. (المقطع العرضي).

X_5: دليل الناتج المحلي الإجمالي. (المقطع العرضي).

X_6: نسبة ضرائب التجارة الدولية الى العوائد الجارية (%) (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_7: الانكشاف الاقتصادي الزراعي لمحصول القمح (%) (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_8: التغير في المخزون لمحصول القمح (طن متري) (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_9: أسعار الغذاء باعتماد سنة (١٩٩٥) سنة أساساً (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

X_{10}: إجمالي عدد السكان لكل دولة (نسمة) (المقطع العرضي والسلسلة الزمنية).

ei: الخطأ العشوائي.

لقد تضمن البحث دراسة مقطع عرضي للعام (١٩٩٩)، وهو العام الذي توافرت فيه البيانات كاملة عن جميع المؤشرات المعتمدة في التحليل . وبغية الوصول لهدف البحث ، فقد تم اختيار عينة عشوائية من البلدان النامية والتي قسمت الى مجموعتين:

الأولى: مجموعة بلدان منخفضة الدخل.

الثانية: مجموعة بلدان متوسطة الدخل.

- ومن ثم مقارنة نتائج التحليل من كلا المجموعتين في المقطع العرضي ثم نتائج التحليل للسلسلة الزمنية، وتم التحليل وفقاً لأسلوب الاسقاطات المتتالية . وعند المقارنة فيما بين مرونات كلا المجموعتين من البلدان للمتغيرات المستقلة المؤثرة في كمية الفجوة القمحية (المقطع العرضي)، وجد بأنها تشترك في أكثر من متغير مستقل ، الأول أسعار الغذاء X_9، وتباينت المرونة في كلا المجموعتين،إذ كانت بالاتجاه السالب في البلدان المنخفضة الدخل ، وبلغت ما نسبته ٠,٦٨%، في حين تجاوزت مانسبته ٧%في البلدان متوسطة الدخل ، واشتركت المجموعتان بالمتغير المستقل X_{10} الذي يمثل إجمالي السكان وكانت المرونة بالاتجاه الايجابي في كلٍ من المجموعتين المذكورتين ، إذ بلغتا مانسبته ٠,٤٣% و ٤,٦٤% على التوالي. أما في دراسة السلسلة الزمنية فقد وجد بأنها اشتركت بـ X_2 والذي يمثل نسبة مجموع خدمة الديون الى الصادرات السلعية ففي مصر بلغت مرونته ٠,٢% كلما كانت هذه النسبة مرتفعة وكانت نسبة زيادة الديون اكبر من نسبة زيادة الصادرات ، فان ذلك لايقلل من الاستيراد ولاسيما أن مصر تتسم بكثافة سكانية عالية . في حين بلغت ٠,٥% في المغرب، أي أن تغير هذه النسبة بمقدار ١% يؤدي لانخفاض الفجوة في المغرب فكلما زادت هذه النسبة فان متطلبات خدمة الديون وإقساطها تزداد وتصبح تراكمية من ثم تنخفض قدرة المغرب على الاستيراد خشية الوقوع في أزمة المديونية مما يؤدي لانخفاض الفجوة ، كما واشتركت بـ X_8 التغير في المخزون من القمح ففي مصر بلغت مرونته (٠,٠٠٧%)،أي أن تغير X_8 بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض الفجوة بالمقدار المذكور ، وبعبارة أخرى أن زيادة الخزين يؤدي الى زيادة المعروض بالتالي الحد أو التقليل من الاستيراد مما يؤدي إلى تقليص الفجوة . أما في المغرب فبلغت (٠,٠٢ %).

كما أن الوقوف بتيارات مضادة للعولمة الاقتصادية بصورة قاطعة أمر يتطلب دراسات متأنية، بل لابد من إحداث إصلاحات على مستوى السياسات الاقتصادية ولاسيما الزراعية وتشجيع الاستثمارات البينية الاقتصادية الزراعية ولاسيما في الدول العربية . وأوصت الدراسة بضرورة استكمال دراسات الوضع الغذائي العربي الحالي من حيث مستوى وأنماط إشباع الحاجة من الغذاء ومدى الاعتماد على الذات وعلى العالم الخارجي ، ودراسة إمكانية التوسع في الإنتاج الغذائي الزراعي الصناعي والتنبؤ الزراعي ، ورسم الخرائط ذات الصلة ومراقبة المعلومات لشبكة الأمن الغذائي.

الجدول ١
كمية الفجوة القمحية (في دراسة المقطع العرضي لعام ١٩٩٩)

المؤشرات / المجاميع	Y3 كمية الفجوة القمحية	X1 نسبة مجموع خدمة الديون الى اجمالي الناتج المحلي	X2 نسبة مجموع خدمة الديون الى الصادرات السلعية والخدمية	X3 الارتفاع السنوي في اسعار الغذاء (التضخم)	X4 قيمة دليل التنمية البشرية	X5 دليل الناتج المحلي الاجمالي	X6 نسبة ضرائب التجارة الدولية الى العوائد الجارية	X7 الاكتفاء الاقتصادي الزراعي للقمح	X8 التغير بالمخزون من القمح	X9 اسعار الغذاء
منخفضة الدخل دالة خطية	B				(-6.4)		0.046			0.0066
R^2=93%	(t)				(-2.94)		(2.88)			(2.64)
	(e)%				(2.04)		-0.73%			(-0.68)
متوسطة الدخل دالة خطية	B		0.156	0.080						-0.054
R^2=75%	(t)		(3.53)	(1.51)						(-2.67)
	(e)%		(-4.40)	(-0.47)						(7.21)

الجدول ٢
كمية الفجوة القمحية (في دراسة السلسلة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٠٠)

المؤشرات / البلدان	Y3 كمية الفجوة القمحية	X2 نسبة مجموع خدمة الديون الى الصادرات السلعية والخدمية	X3 الارتفاع السنوي في اسعار الغذاء (التضخم)	X6 نسبة ضرائب التجارة الدولية الى العوائد الجارية	X7 الاكتفاء الاقتصادي الزراعي للقمح	X8 التغير بالمخزون من القمح	X9 اسعار الغذاء	X10 اجمالي السكان
منخفضة الدخل دالة خطية	B	-97		68		2.41		
مصر	(t)	-6.77		2.62		12.78		
R^2=91%	(e)%	(0.20)		(-0.13)		(0.00٧)		
دالة خطية	B				4424	1.078		
الهند	(t)				-2.47	19.09		
R^2=95%	(e)%				(0.36)	(0.61)		
متوسطة الدخل دالة خطية	B	52				-0.37	-96	765
المغرب	(t)	2.50				-2.15	-2.49	2.55
R^2=63.95%	(e)%	(0.52)				(0.02)	(2.88)	(-7.65)
دالة خطية	B						-22.1	
ايران	(t)						-4.07	
R^2= 46.59%	(e)%						(0.49)	

المراجع
أولاً - المراجع باللغة العربية

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ١٩٩٥.

٢. جامعة الدول الـ عربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة، الخرطوم، ١٩٩٦.

٣. جبر، فلاح سعيد، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج والجزيرة العربيـــة، مجلـــة النفط والتنمية، المجلد ٣ -٨، عدد ١ -٤، تشرين الأول، دار الثورة للصحافة والنشر، بغـــداد، ١٩٨١-١٩٨٢.

٤. خالد، علي تحسين، أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي للفترة ١٩٧٥ -١٩٨٥، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٠، عدد ١٠٠ -١٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٧.
٥. الخضيري، عبد الكريم، أزمة الغذاء في العالم، مجلة النفط والتنمية، المجلد ٣، عدد ١١ -١٢، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٨.
٦. السنجقلي، عادل عزت، دور التمويل في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، المجلد ٣ -٨، عدد ١ -٤، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨١ -١٩٨٢.
٧. شلاش، آمال، التنمية العربية في ظل العولمة، سلسلة المائدة الحرة، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.
٨. العلوان، عبد الصاحب، التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي والغذائي، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٢، عدد ١٣٠ -١٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
٩. العناد، مجذاب بدر، أزمة التنمية الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٦، القاهرة، ١٩٩٦.
١٠. فتح الله، سعد حسين، التنمية المستقلة :المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، نيسان، بيروت، ١٩٩٩.
١١. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام ٢٠١٠، روما، ايطاليا، ١٩٩٣.
١٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثالث، الخرطوم، ١٩٩٧.
١٣. الناصر، ناصر عبيد، واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٤، عدد ٢، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨.
١٤. النجفي، سالم توفيق، الأمن الغذائي العربي : المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين، بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٥. النجفي، سالم توفيق، متضمنات التحول إلى القطاع الخاص (التجارب والمقاربات الاقتصادية)، مركز الدراسات الإقليمية، الندوة العلمية الأولى، خصخصة الاقتصاد العراقي الإشكاليات.. الواقع.. المستقبل، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
١٦. الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية ، المجلد ١ -٣، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ايطاليا، ١٩٩٦.
١٧. ورقة عمل حول الأمن الغذائي وارتباط الصناعات الغذائية بالتنمية الزراعية ١٩٨٩، مقدمة الى المؤتمر الثاني للأمن الغذائي والصناعات الغذائية بدول الخليج والجزيرة العربية، الشارقة ١٨ -١٩٨٨/١٢/٢٣، الصناعات الغذائية العربية، وزارة التخطيط، الأعداد ١ -٢، السنة العاشرة.
١٨. يونس، خالد أحمد، التنسيق والتكامل التعاوني العربي في مجال إنتاج واستهلاك الغذاء، مجلة آفاق اقتصادية، السنة ٨، عدد ٣٠، قسم الدراسات والبحوث، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، أبو ظبي، ١٩٨٧.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Thomson, Anne and Metz, Manfred (1997), Food and Agriculture Organization of the United Nations, Implications of economic policy for food security.

2. Stein, David Lewis and Kntson, Ronald and J.B. penn and Flinchbaugh, Barry (2004), Future of agriculture and food security Agricultural and food Policy, fifth edition, USA.

ثالثاً -الانترنت

- http://www.fao.org /meeting/006/y8519a/y8319a00.htm
- http://www.aljazeera.net/in-depth/ Arabic food /2002/11/11-27-3.htm-k. محمـــد، المصطفى ولد سيدي
- http://www.fao.org / News room / ar/focus /2004 / 41655/index .htm.
- http://www.cipe-eqypt.org/files/html/case 25.htm.دي سيلفيا، سربيان.
- http://www.aljazeera.net/in-depth/Arabic food/2002/11/11-27-7. htm.عبد الدايم محمد.
- http://www.libs.uaeu.ac.ae/webnws-3-4/arabic-site/New arrivel-a.htm/.23k.